

الحماية التجارية في سورية ضمن الفترة (2020/2000) وانعكاساتها على تطور الصادرات الصناعية (قطاع النسيج أنموذجاً)

مها عبد الرحمن¹ أ.د. محمود زنبوعة²

¹ طالبة دكتوراه- قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

² أستاذ دكتور- قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

الملخص

استهلّت سورية القرن الواحد والعشرين بتوجهات اقتصادية نحو مزيد من الحرية التجارية، وبدأت رياح تغيير النهج الاقتصادي تجتاح البيئة التشريعية، وجرى تخفيف شروط تطبيق الحماية، ومع بدء الأزمة عام (2011)، التي دفعت الدولة إلى مزيد من التشدد بإدارة الاقتصاد والرقابة الفعالة، أُعيد عرض السؤال حول أهمية الدور التخلّي للدولة في الاقتصاد؟ ومن هذا السؤال يتناول البحث أهم أساليب الحماية التجارية خلال الفترة (2020/2000)، بحيث كان هناك اختلاف واضح بتطبيق الحماية بين العقد الذي سبق بداية الأزمة والعقد الذي تلاها، وهذا ما ميّز فترة الدراسة وسمح بتحليل أهم منعكسات تطبيق الحماية، فيعرض البحث تطور التجارة الخارجية بسورية، وأهم أساليب تطبيق الحماية التجارية، بوصفه نظاماً حصص الاستيراد والتعريفات الجمركية، والإعانات والرقابة على أنظمة القطع التي كان لها انعكاسات واضحة على الإنتاج والاستهلاك، وأصبح التركيز على تغير حجم الصادرات الصناعية مؤشراً مهماً لقياس هذه الانعكاسات، كما جرى عرض أمثلة عن أساليب تطبيق الحماية من واقع قطاع النسيج ليكون ذلك أنموذجاً للدراسة.

وخلّص البحث إلى أنه لا يمكن الجزم أن الحماية التجارية أصبحت أسلوباً قديماً يجب التخلي عنه، فالدور التخلّي للدولة بإدارة الاقتصاد ضروري لضبط الموارد والاستخدامات، خاصة في ظل التضخم وعجز الميزان التجاري، مع الأخذ بالحسبان أن زيادة حجم الصادرات الصناعية بفترة تراجع الحماية خلال العقد الأول للقرن الحالي، يُشير إلى أهمية ضبطها والتخفيف من تطبيقها قدر الإمكان، ليكون ذلك شرطاً أساسياً لدفع عجلة النمو وزيادة الإنتاج الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الحماية التجارية، التجارة الخارجية، الاستيراد، التعريفات، القطع الأجنبي.

تاريخ الإيداع: 2021/9/16

تاريخ القبول: 2022/2/15



حقوق النشر: جامعة دمشق - سورية،

يحفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب

الترخيص 04 CC BY-NC-SA

Trade protectionism in Syria during the period (2000/2020) and its implications for the development of industrial exports (the textile sector as a model)

Maha Abed alrahman¹ Prof. Mahmoud zanboa²

¹PhD student - Department of Economics - Faculty of Economics - Damascus University.

²Professor - Department of Economics - Faculty of Economics - University of Damascus.

Abstract

Syria began the twenty-first century, with economic trends towards more commercial freedom, the winds of changing the economic approach began sweeping legislative environment, the conditions for the application of protectionism were eased, but with the start of the crisis in (2011), pushed the government to more strictness in managing the economy, and effective control, this was re-asked about, importance of the state's interventionist role in the economy?

From this question, the research deals with the most important methods of, trade protectionism during the period (2000/2020), where there was a clear difference in the application of, protectionism between the decade that preceded the beginning of the crisis, and the decade that followed it, the research reviews the most important methods of applying trade protectionism, such as the system of import quotas, customs tariffs, subsidies, and control over the exchange regimes, which had clear repercussions on production and consumption, and the focus was on the change in the volume of industrial exports, as an important indicator for measuring these repercussions, Examples of methods of applying these repercussions were also presented Protectionism from the reality of the textile sector as a model.

The research concluded that it cannot be certain that trade protectionism has become an old method that must be abandoned. The state's interventionist role in managing the economy is necessary to control resources and uses, especially in light of inflation and trade balance deficit, bearing in mind that the increase in the volume of industrial exports with a period of decline in protectionism during the first decade of this century, indicates the importance of controlling and mitigating its application as much as possible, as a prerequisite for advancing growth and increasing industrial production.

Key words: Protectionism, Foreign Trade, Import, Tariffs, Exchange

Received:16/9/2021

Accepted: 15/2/2022



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

المقدمة: الحماية التجارية سياسة قديمة ومتجددة في سورية

أثبعت في سورية سياسات اقتصادية متنوعة منذ الاستقلال حتى الآن، ورغم اختلاف هذه السياسات لم يُطبَّق مبدأ الحرية التجارية في أي مرحلة منها، وماتزال عمليات التجارة الخارجية تخضع لرقابة الدولة، مع تفاوتٍ بنسب التشدد بتطبيق سياسة الحماية التجارية وفق الوضع الاقتصادي والسياسي للبلد، وربما ساعد على استمرار هذه السياسة بسورية، أنها لم تحصل على قروض كبيرة من صندوق النقد الدولي، فلم تُضطر للخضوع لشروطه، ولم تدخل بأي شراكات أو اتفاقيات تفرض عليها التقيّد بحرية التجارة العالمية، وهنا نعرض السؤال الآتي: هل كان ذلك ميزةً للاقتصاد السوري؟

يبين البحث أن دراسة انعكاسات تطبيق الحماية التجارية بسورية، لا تُوصل إلى نتائج حاسمة، ففي حين ساهمت الحماية خلال الأزمات بمنع الاقتصاد من الانهيار، وحافظت على مستوى معيشةٍ مقبول للمواطنين، فإنها أيضاً كانت أحد العوامل التي ساهمت في تباطؤ النمو الاقتصادي، لذلك من الضروري لكل من مؤيدي أو معارضي سياسة الحماية التجارية، مراجعة الوقائع بدقة قبل وضع التصوّر للمرحلة القادمة بعد انتهاء الأزمة، لإيجاد سياسة متوازنة بالتخلي جزئياً عن الحماية وبأسلوب مُتدرّج، توخياً للآثار السلبية التي قد تنجم عن التحول السريع نحو الحرية التجارية.

مشكلة البحث:

إن المشكلة الرئيسية التي استدعت البحث هي: أن سياسة الحماية التجارية ماتزال مُتَّبعة في سورية منذ الاستقلال حتى الآن، فهل يمكن تغيير أساليب تطبيق هذه السياسة بظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية، لتكتسب المرونة الكافية التي تُمكنها من دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج وإعادة الاعمار؟

لذلك يعالج البحث جانباً من المشكلة بتسليط الضوء على تأثير الحماية التجارية على النمو الصناعي بسورية، ويبحث في الإجابة عن السؤال الآتي: هل أثر التغيير بأساليب وشدة تطبيق الحماية التجارية في حجم الصادرات الصناعية السورية وفي النمو الصناعي؟

قدّم البحث عرضاً لأساليب تطبيق الحماية التجارية خلال الفترة (2020/2000)، وانعكاساتها على تطور الصادرات الصناعية، للوصول إلى استنتاج إذا كان من الأفضل في المرحلة المقبلة، التوجه نحو مزيد من تحرير التجارة الخارجية لتسريع النمو الصناعي، أو الاستمرار بتطبيق الحماية التجارية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بأنه يتناول موضوعاً جديلاً على المستوى المحلي والعالمي، بحيث تتصاعد المطالبات المحلية بتحرير التجارة الخارجية، في حين تعود بعض الاقتصاديات العالمية الكبرى لتطبيق أساليب حمائية مناقضة لمبادئ منظمة التجارة العالمية. أهداف البحث:

- 1- تقديم فكرة عن التجارة الخارجية في سورية والحماية خلال مئة عامٍ مضت، وأهم أساليب الحماية التجارية المطبقة، ومنعكساتها على تطور الصادرات الصناعية بالقرن الحالي.
- 2- استنتاج لأهم التأثيرات السلبية والإيجابية لتطبيق الحماية التجارية ضمن الفترة (2020/2000).

فرضية البحث:

يرتكز البحث على برهنة صحة فرضية واحدة وهي: يرتبط تزايد حجم الصادرات الصناعية طردياً مع تراجع قيود الحماية التجارية، ويُؤدّي التشدد في تطبيق الحماية التجارية إلى تباطؤ النمو الصناعي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج التاريخي لعرض تطور التجارة الخارجية وأساليب تطبيق الحماية التجارية، والمنهج الوصفي لتحليل البيانات والأحداث، لإظهار العلاقة بين الحماية التجارية والصادرات الصناعية، والوصول إلى نتائج تجيب عن سؤال مشكلة البحث، وبيان صحة الفرضيات.

تعريف الحماية التجارية:

هي تدخل الدولة من خلال السياسات والإجراءات الحكومية، للتأثير على عمليات التجارة الخارجية، وتؤدي إلى تقييد حرية هذه التجارة، وغالباً يحدث ذلك بهدف حماية الأعمال والوظائف والسلع التجارية المحلية من المنافسة الخارجية.

الأساليب العالمية المتبعة لتطبيق الحماية التجارية:

1. التعريفات الجمركية: تُفرض على السلع والخدمات المستوردة بمعدلات مختلفة، ويمكن أن يُحقق فرضها هدف حمائي، يخدم مصلحة المنتج أو المستهلك المحلي، وفق ما يأتي:

✓ يؤدي فرضها إلى زيادة تكلفة المستوردة، وزيادة أسعارها في الأسواق المحلية، وهذا سيُشجع على إنتاج بدائلها محلياً، ويُفسح المجال للتوسع بالاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة.

✓ تساهم في حماية الإنتاج الوطني، بزيادة أسعار المستوردة المنافسة، وهذا الأمر يدفع المستهلكين إلى التوجه نحو شراء البدائل المحلية الأرخص، فيزداد الطلب عليها.

✓ يمكن فرض تعريفات جمركية على الصادرات، وذلك بهدف التخفيف من الكميات المصدرّة من سلع معينة، عند وجود حاجة كبيرة إليها ونقص منها في الأسواق المحلية.

2. حصص الاستيراد: تُمثّل نوعاً من الحواجز غير الجمركية، التي تؤدي للحدّ من استيراد منتجات معينة، أو تخفيف كمياتها، لاسيما السلع المنافسة للإنتاج المحلي، وتعد نتائج هذا الأسلوب مشابهة لتطبيق التعريفات الجمركية، برفع أسعار البضائع المستوردة، ودفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج من بدائلها، والمستهلكين إلى زيادة التوجه نحو شراء البدائل المحلية.

3. الحواجز الإدارية: بإصدار القرارات والقواعد الإدارية المُلزِمة، لتكون شروطاً ومعايير لقبول السلع والخدمات المستوردة، وكما زادت هذه الشروط تقلّ كمية المستوردة، كالمعايير المتعلقة بسلامة الأغذية، والمعايير البيئية، والشروط الصحية، والسلامة الكهربائية، وغيرها.

4. مكافحة الإغراق: يُقصد بالإغراق بيع المنتجات بأقل من أسعار السلع المشابهة لزيادة الطلب عليها، فيحدث إغراق الأسواق بالسلعة الأرخص، وتعمد الدول إلى مكافحة هذه السياسة إذا ما تسببت بتراجع صناعاتها المحلية المنافسة للسلع الرخيصة.

5. الدعم المباشر: تُقدّم الدولة إعانات للمؤسسات المُنتجة المحلية بأشكال مختلفة، كمدفوعات مباشرة أو قروض رخيصة أو إعفاءات ضريبية، وغيرها، بهدف دعمها وتمكينها من تخفيض أسعارها، لزيادة قدرتها التنافسية، فتساعد على حماية الوظائف وتشجيع التصدير.
6. تعديل سعر الصرف: يمكن للحكومة أن تقوم بتخفيض قيمة عملتها تخفيضاً مقصوداً، فيؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الواردات وخفض تكلفة الصادرات، تحقيق التحسّن في ميزانها التجاري.
7. الحملات المبرمجة: يحدث ذلك بتوجيه حملات تدعو المواطنين بطريقة منظّمة إلى التوجه نحو مقاطعة منتجات معينة، أو تشجيع الطلب على منتجات أخرى، كحملة لتشجيع شراء المنتجات الوطنية بدلاً من شراء المنتجات المُستوردة، وهذا الأمر يمكن أن يكون تعزيزاً للحماية.

أسباب لجوء الدول لتطبيق الحماية التجارية:

- ثمة أسباب عدة تدفع الدول إلى التوجه نحو تطبيق الحماية التجارية، سواء تحققت جميعها أو تحقق جزء منها، وأهمها:
- الأزمات المالية المتكررة: إن تكرار الأزمات الاقتصادية العالمية، بدءاً من الأزمة المالية في تسعينات القرن التاسع عشر، ثم الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، حتى الأزمة المالية العالمية عام (2008)، دفع الدول ضرورة التركيز على تحفيز اقتصادها بتشجيع الإنتاج وضمان تسويقه وحمايته من منافسة السلع الأجنبية، "كلّ ما يتوجب إنقاذه عند الأزمات المالية لأنه يؤدي دوراً أساسياً في الآلية المالية، يجب أن يكون خاضعاً للأنظمة في حالة عدم وجود أزمة، وذلك لتجنب الدخول في مجازفات خطيرة"¹.
 - النمو الاقتصادي المُتسارع للدول: يُؤدّي التوسّع بصادرات بعض الدول إلى خلق صعوبات لشركائها التجاريين، وهذا الأمر يضطرهم لاستخدام الحماية كونها أداة لامتصاص هذه الصدمات، كنمو اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، واحتكاكها التجاري بالبلدان الأخرى نتيجة زيادة صادراتها (المنسوجات بالخمسينات، الصلب بالستينات، السيارات بالسبعينات، الإلكترونيات بالثمانينات)، والنمو المُتسارع لدول شرق وجنوب آسيا، والصعود الاقتصادي للصين.
 - التحولات المفاجئة في الميزة النسبية: تستخدم الميزة النسبية لتقييم قدرة الدولة على تصنيع منتج وفقاً للربح والتكلفة، ولكنها تأخذ بالحسبان تكاليف الفرصة البديلة التي ينطوي عليها تصنيع المنتجات بموارد محدودة، وقد يستخدم الذين يعملون في التجارة الدولية تقييم الميزة النسبية لتحديد الدولة التي تنتج المنتج بأقل تكلفة فرصة بديلة، وبناء على ذلك تتمتع بميزة نسبية أعلى مقابل منافسيها، ولذلك فإن حدوث تحولات في الميزة النسبية للإنتاج من دولة إلى أخرى، يعني تغييراً في حجم صادراتها، وهذا ما قد يدفع بعض الدول لتصبح حمائية، "في مرحلة السعي نحو اللحاق بالاقتصادات المتقدمة تستطيع الدول النامية وبشكل انتقائي استيراد التكنولوجيا والأنظمة الجديدة الموجودة في العالم المتقدم، ولكن عندما تصبح الدولة جزءاً من العالم المتقدم لا يمكنها بعد ذلك محاكاة الآخرين، وإنما يجب عليها أن تخلُق أشياء جديدة حتى يمكنها الاستمرار في النمو"².

¹Krugman, Paul. (1999/2008). The Return of Depression Economics. USA: W. W. Norton & Company.

²أونو، كينيتشي. (2004). التنمية الاقتصادية في اليابان. (خليل درويش، مترجم). القاهرة: دار الشروق، ص: 298/236.

الشركات متعددة الجنسيات: مع الانتشار الواسع لهذه الشركات في القرن العشرين، ودعمها بمنظمة التجارة العالمية، أصبحت الحماية أقل تطبيقاً، "يوجد تأثير متبادل بين تسهيل التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي"³، ويتوسع سطوتها العالمية لجأت بعض الدول من أجل المحافظة على سيادتها ودعم اقتصادها الوطني إلى الحماية، لإرغام هذه الشركات على التقيد بشروطها الخاصة إذا وجدت بأسواقها، "إن حوالي 500 شركة دولية تُسيطر على أكثر من 60% من الإنتاج الدولي، وهو ما يؤكد الطابع الاحتكاري للنظام الرأسمالي نفسه، وإذا ما تُرك الأمر لتلك الاحتكارات فإنها ستنتهي إلى سلبات وتبعات اقتصادية جسيمة، ولذلك لا بد أن يكون هناك دورٌ للدولة المُضيفة لمواجهة تلك الاحتكارات"⁴.

الحماية التجارية في سورية خلال ثمانون عاماً (1920/2000):

نعرض فيما يلي لمراحل تطور التجارة الخارجية بسورية، منذ نهاية الاحتلال العثماني لنهاية القرن العشرين، وأبرز أساليب تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد وفرض الحماية التجارية:

(1) من الانتداب الفرنسي حتى الوحدة مع مصر (1920/1958): جرى إدخال الطاقة الكهربائية وشراء الآلات، وتطورت الزراعة بتحسين أنظمة الري، واستيراد البذور والتلقيح الصناعي، وحدث إجراء إصلاحات للسكك الحديدية وشق الطرق، وعُقدت اتفاقيات مع الدول المجاورة حول معدلات الجمارك والتراخيص والشروط التجارية، وازداد عدد المصارف وشركات التأمين، فحسّنت التجارة الخارجية، ولكن جرى إغراق الأسواق السورية بالمنتجات الأجنبية ومنها المنافسة للإنتاج المحلي، وهذا الأمر عد عقبةً أمام نمو الإنتاج، فظهر التوجه للحماية التجارية، "في أواسط الثلاثينات، إذ شكّل الإغراق الياباني تهديداً للصناعة المحلية"⁵.

وبعد الاستقلال (1947) كان لبنان يتبع الحرية التجارية، ويسهم في إغراق سورية بالمنتجات المنافسة لصناعتها، فحدث فصل الجمارك السورية عن اللبنانية عام (1950)، وفرضت سورية الرسوم الجمركية على المستوردات لحماية إنتاجها، وجرى حصر تمثيل الشركات الأجنبية في سورية بمواطنين سوريين، "كان قطاع الزراعة هو الأول بتكوين الدخل الوطني بنحو 44% في معظم سنوات الخمسينيات، والقطاع الثاني هو التجارة والمالية بنحو 16% بسنوات 1954-1957 والقطاع الثالث هو قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تراوحت بين 7.15% عام 1954 و 6.11% عام 1956"⁶.

(2) من الوحدة مع مصر حتى الحركة التصحيحية (1958/1970): خلال فترة الوحدة ظهرت علاقات مصر السلبية مع السعودية ودول الجوار السوري بوضع العراقيل أمام النشاط التجاري التقليدي بين سورية وهذه الدول، "تراجعت الصادرات السورية إلى العراق والأردن والسعودية والكويت بنسبة 48% عام 1961 مقارنةً بالعام 1956، كما تراجعت الواردات بنسبة 26% في الفترة نفسها"⁷، وتركزت التجارة الخارجية مع مصر، بما يدعم الاقتصاد المصري على حساب السوري، فأعفيت البضائع المصرية من

³ مجموعة خبراء. (2019). لقاء الخبراء لدى معهد التخطيط القومي حول (أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية). مصر: منشورات معهد التخطيط القومي.

⁴ (عبد السلام، رضا). (2006). انهيار العولمة. (ط.1). الرياض: دار نشر كتب عربية، ص: 200/96.

⁵ لونغرينك، ستيفن. (1978). تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. (بيير عقل، مترجم). (ط.1). بيروت: دار الحقيقة، ص: 462/341.

⁶ سعيفان، سمير. (9، 2009) شباط) بحث بعنوان "الأثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية"، منشور في موقع جمعية العلوم الاقتصادية السورية (<https://secoss.org/>)، (استرجع بتاريخ 12 أيار 2021).

⁷ ديب، كمال. (2011). تاريخ سورية المعاصر. (ط.2). بيروت: دار النهار، ص: 829/199.

الرسوم الجمركية على دخول سورية، في حين فُرضت رسوم جمركية على البضائع السورية المُصدّرة إلى مصر، وكانت معظم الصادرات السورية لمصر أغذية ومواد أولية، أما الجزء الأكبر من الواردات منها فكان بضائع مصنّعة، ومنها ما كانت مُنافسة للإنتاج المحلي، فأضعف ذلك الوضع الإنتاج السوري ودفع المُنتجين إلى تهريب منتجاتهم لبيعها في الدول المجاورة. ثم بدأت عام (1961) عملية التأميم، التي كان لها وقعٌ سلبيٌّ على الاقتصاد السوري، لأن التأميم لم يكن لرأسمال أجنبي كما في مصر، وإنما بمعظمه للرأسمال الوطني، فترجع الإنتاج والاستثمار، ونشط تهريب رؤوس الأموال للخارج، وبعد الانفصال شجّعت الحكومة المستثمرين السوريين للعودة، وقدمت لهم الحوافز وأبطلت تأميم بعض الشركات، ولكن بعام (1963) قامت ثورة حزب البعث، وأعيد العمل بالتوجهات الاشتراكية واستُنفت خطوات التأميم، أقر المؤتمر القومي السادس للحزب أن النظام الجديد الذي يطمح إليه هو النظام الاجتماعي الذي تسود فيه ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج الأساسية⁸.

(3) من الحركة التصحيحية إلى بداية القرن الحالي (2000/1970): لدى تغير القيادة السياسية بعد الحركة التصحيحية عام (1970)، تغيّرت الرؤية الاقتصادية للدولة، فتقرّر إسّاح المجال للاستثمارات الخاصة بالنمو، وأطلق شعار التعددية الاقتصادية، فكان النظام الاقتصادي الجديد يركز على عمل القطاعين العام والخاص معاً، فجرى الاهتمام بتطوير البنية التحتية، وتوقفت عمليات التأميم، وأُصدِر عفوّ عن جرائم تهريب رؤوس الأموال قبل عام (1970)، وصدّرت التطمينات لأصحاب رؤوس الأموال في الخارج للعودة والعمل في جوٍّ آمن، وأحدثت المناطق الحرة عام (1971) لتشجيع الصناعات التصديرية، وانضمت سورية إلى مُنظمة ضمان الاستثمارات العربية، وصدّقت على الاتفاقية العربية لتسهيل وحماية الاستثمارات، فكل ذلك ساعد على خلق مناخ استثماري ملائم لتنشيط القطاع الخاص.

وجرى التخفيف من قيود الحمائية التجارية، لاسيما القيود على الاستيراد، وأعطى القطاع الخاص مساحةً واسعة للعمل في التجارة الخارجية، فنشطت عمليات الاستيراد التي دعمت الصناعة، فتحقّق تسهيل استيراد المواد الأولية والمعدات والآلات وقطع الغيار، وهذا الأمر شجّع على الاستثمار في مشاريع جديدة، وترك أثره على زيادة الصادرات، وقد ساهم انفتاح التجارة الخارجية في إدخال كثير من سلع الرفاهية كالأدوات الكهربائية ومواد التجميل والألبسة، في حين استمرت الدولة تحتكر قطاع المصارف والتأمين، واستمر (مكتب القطع) في عمله، وهو الذي يُمثّل تدخّل الدولة بالتعامل بالعملة الأجنبية، كانت حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات في أعلى مستوياتها في العامين 1972 و1973 بنسب 45% و41% على التوالي مقابل 55% و59% للقطاع العام من إجمالي الاستثمارات⁹، ولكن جاءت فترة الثمانينات لتشهد تدهوراً كبيراً في الوضع الاقتصادي، إذ تراكمت مجموعة من الأحداث داخل سورية، وفي محيطها الإقليمي وعلاقاتها الدولية، بدءاً من تأثيرات الحرب الأهلية اللبنانية (1975)، والعصيان المسلح لحركة الإخوان المسلمين في سورية عام (1979)، ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام (1982)، فنتج عن ذلك تأثيرات بالغة على حركة التجارة الخارجية، وانخفاض حاد في احتياطيّات العملات الأجنبية، خاصة مع فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على سورية عام (1979)، مع حظر استفادة سورية من المساعدات الأمريكية عام (1981)، فهذا كله أدى إلى دفع الدولة للتشدّد في قيود الحمائية التجارية، ودخلت البلاد في مرحلةٍ من الركود الاقتصادي، تدهورت قيمة العملة السورية بأكثر من

⁸ الحمش، منير. (2011). الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية. (ط.1). بيروت: منتدى المعارف.

⁹ بحث بعنوان "الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية". إعداد: (سمير سعيفان)، (مرجع سابق).

عشرة أمثال من 9.3 ل.س. للدولار الواحد في السبعينيات إلى قرابة من 45 ل.س. في نهايات الثمانينيات وارتفعت في التسعينيات حتى 50 ل.س.¹⁰

فكان لا بد أن تبدأ سورية بالإصلاح الاقتصادي، خاصة أنه مع بداية التسعينات وانهيار الاتحاد السوفييتي توجّه العالم نحو سيطرة سياسة القطب الواحد، وفقدت التوجهات الاشتراكية قوتها، "لم تُحقّق الجهود التي بذلتها الدول المختلفة حتى أواخر ثمانينات القرن الماضي لإصلاح المنشآت الحكومية، ووضعها على مسار متصاعد للإنتاجية والربحية نتائج ترقى إلى المستوى المنشود"¹¹، وظهرت ضرورة التوسع باستثمارات القطاع الخاص، واستقطاب استثمارات خارجية جديدة، فصدر قانون الاستثمار رقم (10) لعام (1991)، الذي عد خطوة مهمة للاقتصاد السوري نحو التحديث والانفتاح على الاقتصادات العالمية، وأدى دوراً مهماً في خلق مناخ استثماري جديد، وإنتاج مجموعة من بدائل المستوردات، وحدث تطوّر لبعض السلع لتُشكّل فوائض للتصدير، "لقد كان لصدور قانون الاستثمار رقم (10) في سورية وإجراءات تحرير التجارة الخارجية دور مهم في ارتفاع نسبة المستوردات الصناعية إلى إجمالي المستوردات السلعية من 37% عام 1990 إلى 50.2% عام 1994"¹²، فتحسّنت جودة الإنتاج وانخفضت الأسعار، فأنّ ذلك إيجاباً على الميزان التجاري وعلى مستوى المعيشة، ورافق ذلك تطوّر نوعية الخدمات، باستثناء الخدمات المصرفية التي بقيت حكرًا على القطاع العام، فظهر تطوّر في مجال النقل، وحدث تحسّن ملموس للبنية التحتية، ليظهر بعد ذلك تراجع بمعدل النمو في النصف الثاني من التسعينات، فقد بلغ وسطي معدل النمو الاقتصادي (2.15%)، فكان أقل من معدل نمو السكان (2.6%)، فبالرغم من الجهود التي بُذلت لم يكن الإصلاح الاقتصادي بالحجم المطلوب، ولم يُحدث تغييراً جذرياً بهيكلية الاقتصاد السوري.

الحمائية التجارية في سورية خلال القرن الحالي (2020/2000):

تنقسم هذه الفترة إلى قسمين، إذ يمثل القسم الأول في الفترة (2010/2000) التوجه إلى تحرير التجارة الخارجية وتخفيف قيود الحمائية، ويمثل القسم الثاني خلال الفترة (2020/2011) عودة التشدد بتطبيق الحمائية بسبب ظروف الأزمة، وهذا الأمر يتيح دراسة أثر التغيير بتطبيق الحمائية التجارية على حجم الصادرات الصناعية:

أولاً: فترة تراجع الحمائية منذ بداية القرن الحادي والعشرين حتى الأزمة (2010/2000): مع بداية القرن الحالي جعل الرئيس الجديد بشار الأسد عملية الإصلاح الاقتصادي من أولوياته، فسعى إلى إحداث نهضة اقتصادية في سورية، بالتوجّه إلى تحسين أداء القطاع العام، ومكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار لرأس المال الخارجي والداخلي، فتراجعت الدّور التّدخّلي للدولة في التجارة الخارجية، وتخلّلت عن احتكارها لاستيراد كثير من السلع، فتركبتها حرّة للقطاع الخاص، فيما سُمّي بعملية تحرير الاقتصاد، وصدرت تشريعات اقتصادية لتحسين مناخ العمل الاقتصادي والتشجيع على الاستثمار، وعد ذلك تناغماً مع معايير منظمة التجارة العالمية، "استمر الأداء الاقتصادي الكلي لسورية قوياً في مجمله، ويقدر نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنحو 6% في

¹⁰ بحث بعنوان "الأثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية". إعداد: (سمير سعيقان)، (مرجع سابق).

¹¹ (كنعان، رحالة). (2016). الدولة واقتصاد السوق. (ط.1). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 400/84.

¹² سيد أحمد، هناك. (2007). دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد -

جامعة تشرين، اللاذقية. ص: 287

عام 2007¹³، فحدث توسعٌ للقطاع الخاص، ودخل مجالاتٍ جديدة كقطاع المصارف والتأمين، وسوق دمشق لأوراق المالية، وتأسست منشآت ومصانع جديدة، وعدة شركات قابضة، فقد أدى تخفيف قيود الحمائية إلى توسع الاستثمارات، وتطوّرت الصادرات الصناعية فازدادت بتزايد الحرية التجارية، "إن العلاقة وثيقة جداً بين قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التجارة الخارجية، وتظهر هذه العلاقة بما يقدمه لقطاع الصناعة من بضائع التكوين الرأسمالي (آلات، تجهيزات، معدات، أدوات) ومن المواد الأولية والأساسية المساعدة عن طريق الاستيراد، وبما يقدمه إلى الأسواق الخارجية عن طريق التصدير"¹⁴، كما يُظهر المخطط رقم (1) والجدول رقم (1) الأتيان تطور الصادرات الصناعية السورية بالفترة (2010/2000):



جدول رقم (1) تطور قيم الصادرات الصناعية بسورية خلال الفترة (2010-2000) بملايين الدولار الأمريكي *										
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
5,237	4,942	8,849	6,407	4,865	1,955	1,667	1,310	1,718	1,032	1,088
* تم احتساب القيم بالدولار من قبل الباحثة بسعر صرف المصرف المركزي كما يلي: من عام 2000 حتى 2003 (46 ل.س.)، عام 2004 (48.65 ل.س.)، من 2005 حتى 2007 (50 ل.س.) عام 2008 (46.47 ل.س.)، عام 2009 (46.61 ل.س.)، عام 2010 (46.50 ل.س.)										
البيانات من المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية، حيث قامت الباحثة بفرز وتجميع الصادرات الصناعية من بنود الصادرات التفصيلية الواردة بالفصل التاسع الجدول رقم (9/11) لكل عام على حدا.										

ولكن في الحقيقة مع الزيادة المتنامية بحجم الصادرات الصناعية السورية منذ عام 2005 حتى عام 2008، فهي لم تمتلك مقومات الاستمرار، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكلت الجزء الأكبر من قطاع التصنيع الخاص في سورية، وهذا الأمر هو الذي أضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، بمقابل المشاريع الكبيرة التي تُحقق وفرة إنتاجية كبيرة، وتتميز بتطبيق الإدارة الحديثة، والتكنولوجيا العالية، وبالوصول إلى مستوى متقدم من البحث والتطوير، وقد بدا ذلك واضحاً من التراجع الكبير بحجم الصادرات الصناعية خلال عام 2009 نتيجة التأثيرات الانكماشية للأزمة المالية العالمية.

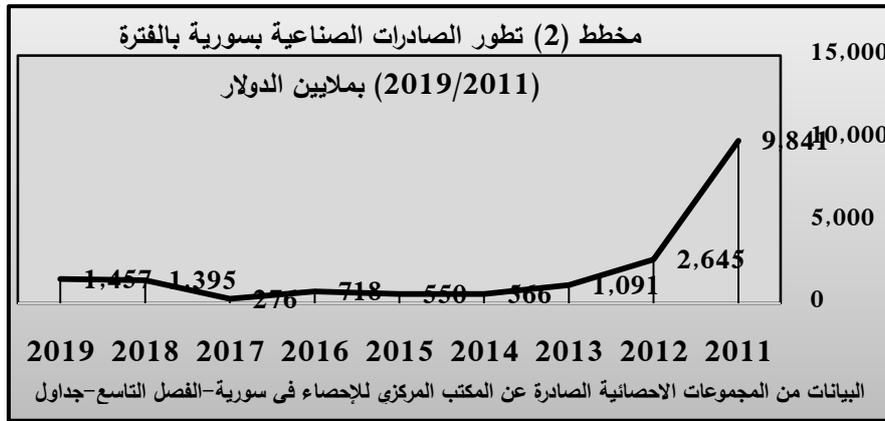
¹³ مجموعة خبراء. (2008). تقرير خبراء صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2008 مع الجمهورية العربية السورية. واشنطن: التقرير القطري رقم 09/55.

¹⁴ رهبان، عبد الرؤوف. (2013). الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 3+4، 2013.

ثانياً: فترة العودة إلى التشدد بتطبيق الحماية خلال مرحلة الأزمة (2020/2011): فقد شكّلت الأزمة صدمةً كبيرةً للاقتصاد السوري، وأحدث فرض الإجراءات الاقتصادية الدولية أحادية الجانب على سورية، ضربةً موجعةً لمحاولات التصدي للمشكلات الاقتصادية، فحدث نزفٌ كبيرٌ لاحتياطات القطع الأجنبي، واضطرت الدولة إلى العودة بقوةٍ للعمل بالسياسات الحمائية والتدخلية، فطبّق التشدد في منح إجازات الاستيراد لجهة منع أو تقييد العديد من المستوردات لتخفيف أعباء التمويل، وحدثت مجموعة تعديلات للتعريفات الجمركية، و تدخلت الدولة تدخلاً مباشراً من خلال المصرف المركزي لإدارة القطع الأجنبي باتباع أساليب متعددة، كالتدخل المباشر بسوق القطع، وإعادة العمل بتعهدات التصدير (2014)، وإصدار قوائم المواد المسموح للمصارف بتمويلها، والتحكم بسقوف السحب من الحسابات المصرفية، وغيرها.

وقد استمر أسلوب الدعم المباشر، سواءً للمستهلكين ببيعهم السلع الأساسية المستوردة بأسعار مخفضة، أو للمنتجين من خلال المساهمة في توفير الطاقة، ومنح الإعفاءات من الغرامات والفوائد المتركمة، وإعادة جدولة القروض.

وقد شكّل التشدد بالحماية التجارية، ووضع العراقيل أمام حرية حركة رأس المال، واستيراد مواد ومستلزمات الإنتاج، صعوبات إضافية للظروف القاسية التي ولّدتها الأزمة للقطاع الصناعي، فأدى ذلك إلى إجماع كثير من المنشآت التي خرّبتها الحرب عن إعادة العمل، ولم يرغب الصناعيون الذين نقلوا إنتاجهم للخارج في العودة، فضلاً عن قيام كثير منهم بالمغادرة نحو بيئة استثمارية تتميز بتسهيلات أكبر، فساهمت سياسة الحماية المتشددة بتراجع قيم الصادرات الصناعية، وتباطؤ النمو الصناعي، كما يظهر المخطط (2) والجدول (2) الآتيان:



جدول رقم (2) تطور الصادرات الصناعية السورية خلال الفترة (2019/2011) بملايين الدولار الأمريكي*								
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
1,457	1,395	276	718	550	566	1,091	2,645	9,841
* تم احتساب قيم الصادرات بالدولار من قبل الباحثة بسعر صرف الدولار الأمريكي لدى المصرف المركزي كما يلي: عام 2011 (48.10 ل.س.)، عام 2012 (64.42 ل.س.)، عام 2013 (109.7 ل.س.)، عام 2014 (193.16 ل.س.)، عام 2015 (268.4 ل.س.)، عام 2016 (457.77 ل.س.)، عام 2017 (504.17 ل.س.)، عام 2018 (434.69 ل.س.)، عام 2019 (434.69 ل.س.).								
البيانات من المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بسورية، حيث قامت الباحثة بفرز وتجميع الصادرات الصناعية من بنود الصادرات التفصيلية الواردة بالفصل التاسع الجدول رقم (9/11) لكل عام على حدا.								

أساليب تطبيق الحمائية التجارية في سورية خلال الفترة (2020/2000):

جرى تطبيق الحمائية التجارية من خلال مجموعة أساليب كان أهمها: (التحكم الكمي والنوعي بالاستيراد والتصدير، والتعريفات الجمركية، وتقديم الدعم للمنتجين، ومكافحة التهريب والإغراق، وسعر الصرف وأنظمة الرقابة على القطع الأجنبي)، نستعرضها فيما يأتي مع تقديم الأمثلة الإيضاحية من واقع قطاع النسيج (أمودجاً):

أولاً: التحكم الكمي والنوعي بالاستيراد والتصدير:

تنتج سورية مجموعة واسعة من المدخلات والمخرجات المتعلقة بالصناعة، ويخلق هذا التنوع في الإنتاج صعوبات مستمرة مرتبطة بإمكانية تنظيم الكميات والأنواع المتوفرة لضبط احتياجات السوق المحلية، ومن هنا تأتي أهمية القرارات الحكومية المؤثرة في عمليات التجارة الخارجية، فتدخل الدولة غالباً يكون سلاحاً ذا حدين، فقد تسهم القرارات الحكومية في دعم وتنشيط الإنتاج المحلي، وقد يكون لها أثر سلبي يؤدي إلى تراجع الإنتاج، وينطبق ذلك على ما يتعلق بالمواد الأولية، أو مستلزمات وتجهيزات الإنتاج، أو المنتجات الجاهزة.

فبخصوص الصناعة النسيجية على سبيل المثال: تبدأ سلسلة الإنتاج من عمليات حلج الأقطان، وإنتاج الصوف وصناعة الغزول، وعمليات الصباغة وصناعة الأقمشة، وغيرها من المدخلات والمواد المستخدمة كمتومات للصناعات النسيجية، ويجري أيضاً إنتاج العديد من أصناف المنتجات النهائية، كالملبوسات الجاهزة والسجاد والبياضات والجوارب وغيرها، ولذلك فإن تحقيق التوازن بين ما تؤمّنه السوق المحلية وبين ما يجب استيراده، يحتاج إلى عمليات مراجعة مستمرة، بحيث لا يؤثر الاستيراد على كساد المنتجات المحلية، ويجب ألا تحصل المبالغة في الحمائية بحيث تُضعف قدرة المنتجات المحلية على المنافسة، ونورد فيما يأتي بعض الأمثلة:

- التأثير المزدوج لقرارات منع أو تقييد الاستيراد: تهدف هذه القرارات إلى حماية المنتجات الوطنية المشابهة للمستوردات، والتشجيع على الاستثمار الأملل لكامل الكميات المتوفرة منها، ولكن بالرغم من إيجابياتها لجهة دعم وتشجيع الإنتاج المحلي، فقد يكون لها آثار سلبية أخرى، فتحدّ من حجم التوسع في الاستهلاك، سواء أكان لمنتجات وسيطة أو نهائية، بسبب حصر الاستهلاك

بالكميات المتوفرة محلياً، وهذا الأمر قد يُشكّل ضغطاً على السوق الداخلية، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو اللجوء إلى المنتجات المهزّبة، ولذلك فهذه السياسات لا بد أن تخضع للمراجعة باستمرار، ويجب أن تترافق بإجراءات تُخفّف من تأثيراتها السلبية، كوضع آليات لضبط أسعار السوق، والسماح بالاستثناء من المنع أو التقييد إذا تطلّبت حاجة السوق الفعلية ذلك.

مثال: نتيجة تطبيق قرار منع استيراد الخيوط القطنية التي تنتجها المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والشركات التابعة لها، مع تزايد حاجة السوق لهذه المادة، وعدم قدرة المؤسسة على سد هذه الاحتياجات، تأثّر إنتاج الأقمشة والملابس، فاضطرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لرفع الحماية بإصدار القرار رقم (192) لعام (2012)، القاضي بالسماح باستيراد الخيوط القطنية الممزوجة والمونسة التي تحوي قطعاً أكثر من (85%).

• تأثير القرارات الحماية على مواكبة تطور الإنتاج العالمي: من الضروري أن تقوم الدولة بتعديل سياستها الحماية بتأثير التطورات المتلاحقة للإنتاج العالمي، فالخُوع إلى الحماية قد يُبعد الإنتاج المحلي عن سوق المنافسة، وهذا أسوأ منعكسات الحماية التجارية، فبدل أن تدفع الإنتاج الوطني للتطور تساهم في تراجعها، بحيث يُمكن أن تتوفر منتجات جديدة سواءً أكانت مواد داخلة في الإنتاج أو مخرجات، ولا يمكن تجاهلها بحجة حماية المنتجات المحلية البديلة، فيتوجب رفع الحماية للسماح باستيراد هذه المواد، ويمكن أن تكون فترة السماح بالاستيراد محدودة لتشجيع العمل على إنتاج بدائل محلية مناسبة لها.

مثال: نتيجة وجود منتج جديد من الخيوط القطنية باسم كومباكت، ولأن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية لا تنتجه، فقد صدر قرار يسمح باستيراد خيوط الكومباكت من الثمر كافة عام (2017)، وكانت فترة السماح محدودة بحيث أسهم هذا القرار في تحفيز المؤسسة للعمل على تطوير إنتاجها، فكان لهذا الاستثناء المشروط من الحماية أثر إيجابي، فقد تمكّنت الشركة العامة للخيوط القطنية في اللاذقية، من إنتاج خيوط الكومباكت لأول مرة بسورية عام (2019)، بعد أن قامت بإجراء تعديلات على خطوط الإنتاج، " كشف وزير الصناعة، أن هذا النوع من الخيوط كان يُستورد من الخارج، وبلغت قيمة مستورداته 20 مليون دولار وكمية 7 آلاف طن عام 2018، وأن هذه الخيوط تشكل الأساس للصناعة النسيجية ذات النوعيات والمواصفات المميزة، إذ يبلغ سعر الكيلو غرام الواحد عالمياً 3 دولارات، في حين أعلى سعر للكغ اليوم 1800 ليرة"¹⁵.

• تأثير الحماية من خلال التحكم بالإنتاج: تُمارس الدولة بعض السياسات الحماية من خلال التحكم بكميات الإنتاج باستخدام نظام الرخصّ المُسبقة، والتحكم بشراء كامل الإنتاج بحصر عمليات البيع ضمن مؤسسات حكومية، تحسن الإشارة إلى وجود إيجابيات عدة لهذه السياسة، بوصفها ضماناً للاستفادة من المادة المتوفرة محلياً للتصنيع، بدلاً من السماح بتصديرها بحالتها الخام، وكذلك تقليل حلقات الوساطة التجارية بشراء الإنتاج من المنتجين مباشرةً وحمايتهم من استغلال التجار، ولكن هذه الإيجابيات مرتبطة بألية التسعير، فإذا لم تكن الأسعار التي تشتري بها الدولة عادلة، فسيُدفع هذا التحكم القسري كثيراً من المنتجين للإحجام عن العمل، والتوجه إلى أنواع أخرى من الإنتاج، أو القيام بتهرب منتجاتهم وبيعها لجهات غير الدولة.

مثال: صدر قرار عن وزارة الاقتصاد رقم (581) لعام (1972) يقضي بحصر تسويق وتصدير القطن بالهيئة العامة لحلج وتسويق الأقطان، ومازال هذا القرار سارياً، وهو يجعل المنتجين مُلزمين ببيع إنتاجهم للدولة بالسعر الذي تحدّده، وقد أدى انخفاض أسعار

¹⁵ مقال بعنوان "لأول مرة في سورية إنتاج خيوط " الكومباكت " ذات الجودة العالية". منشور بتاريخ (25، 2019 كانون أول) في موقع حصص نيوز الإخباري

(www.homsnews.net). (استرجع بتاريخ 09 تموز، 2021).

شراء القطن الخام من الدولة عام (2020)، إلى نشاط حركة تهريبه وبيعه بالأسواق الخارجية، وتسبب ذلك لاحقاً بانخفاض الكميات المتوفرة في السوق المحلية، فاضطرت وزارة الاقتصاد عام (2021) للسماح باستيراد مادة القطن المحلوج.

ثانياً: التعريفات الجمركية:

تؤثر التعريفات الجمركية تأثيراً غير مباشر على العملية الإنتاجية، بتأثيرها على أسعار المستوردات والصادرات، تعدّ تعريفات Smoot-Hawley لعام 1930، والتي رفعت الرسوم الأمريكية على مئات السلع المستوردة إلى مستويات قياسية، أكثر قوانين التجارة الأمريكية شهرة، غالباً ما يرتبط ببدء الكساد العظيم، وانهايار التجارة العالمية، وانتشار الحمائية العالمية في الثلاثينيات¹⁶، ويمكن تصنيف تأثير التعريفات الجمركية ضمن ثلاث فئات هي:

☒ تأثير التعريفات الجمركية على استيراد المواد الداخلة في الإنتاج: يؤدي فرض التعريفات الجمركية على المستوردات إلى رفع أسعارها، ولذلك إذا أرادت الدولة حماية مدخلات الإنتاج المحلية فإنها تزيد التعريفات الجمركية على المستوردات المنافسة، أما المستوردات التي ليس لها بدائل محلية فيجب تخفيض التعريفات عليها لتسهم في تخفيض تكلفة الإنتاج، وتخفيض أسعار الصادرات، ودعم المنافسة في الأسواق الخارجية.

مثال: زيادة حاجة الإنتاج المحلي لبعض المدخلات، جرى تخفيض التعريفات الجمركية لعدد من المواد الداخلة في الصناعة النسيجية، بالمرسوم رقم (277) لعام (2011) كما يبينه الجدول رقم (3) الآتي:

الجدول رقم (3) تخفيض التعريفات لمواد داخلة بالصناعة النسيجية بالمرسوم (277) لعام (2011)		
المادة المستوردة	التعريفات القديمة	التعريفات الجديدة
جلود مديونة	20%	7%
خيوط للخياطة من القطن	10%	5%
أقمشة منسوجة	15%	10%

وفي نهاية عام (2014) جرى تعديل شامل للتعريفات الجمركية بالمرسوم رقم (377)، وكان من بين هذه التعديلات تعريفات متفاوتة على المواد الداخلة في الصناعة النسيجية، بحسب توفر المنتج منها محلياً، فكانت تعريفات استيراد أقمشة منسوجة من كتان أو قطن مرتفعة بنسبة (10%)، وتعريفات استيراد خيوط القطن بنسبة (5%)، وخُفّضت التعريفات حتى (1%) على استيراد الأصبغة ومواد الدباغة والكتان الخام والألياف الاصطناعية غير المحضرة للغزل، ثم صدر المرسوم رقم (10) لعام (2020) المتضمن إعفاء المواد الأولية المستوردة بوصفها مدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسوم جمركية 1% بموجب المرسوم رقم (377) من الرسوم الجمركية كافة.

☒ التعريفات الجمركية على استيراد أدوات ووسائل الإنتاج: عندما تسعى الدولة إلى دعم تطوير صناعة معينة، يحدث تخفيض التعريفات على المستوردات المتعلقة بها من أدوات ووسائل الإنتاج، لتخفيف تكلفة تشغيل المنشآت الصناعية.

مثال: صدر المرسوم (172) لعام (2017) بهدف دعم الصناعة، فتضمّن تخفيض التعريفات الصادرة بالمرسوم (377) لعام (2014)، بنسبة (50%) على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية.

¹⁶Douglas, Irwin. (2017). Peddling Protectionism: Smoot-Hawley and the Great Depression. USA .Princeton university press, 41 William Street. New jersey

التعريفات الجمركية على المنتجات المنافسة للصناعة المحلية: بحيث تُفرض تعريفات عالية على هذه المستوردات لتزيد من أسعارها، فترتفع مبيعات المنتجات المحلية استناداً إلى فارق الأسعار. مثال: كانت التعريفات الجمركية بالمرسوم (265) عام (2001) على الملابس الجاهزة (معاطف، سترات، أطقم، فساتين، وغيرها) بنسبة (75%)، فانخفض الطلب عليها وتراجع الاستيراد، فأدى ذلك إلى قيام كثير من معامل النسيج المحلية بالتحديث وزيادة الإنتاج، فارتفعت صادراتها، وفق ما يظهره الجدول (4) الآتي:

جدول رقم (4) قيم صادرات الصناعات النسيجية بسورية (2010-2000) بملايين الدولار الأمريكي*									
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
1,222	1,413	2,308	2,081	1,823	536	458	332	114	132
* تم احتساب القيم بالدولار من الباحثة بسعر صرف المصرف المركزي للدولار الأمريكي كما يلي: من عام 2001 حتى 2003 بسعر (46 ل.س.)، عام 2004 بسعر (48.65 ل.س.)، من عام 2005 لعام 2007 بسعر (50 ل.س.) عام 2008 بسعر (46.47 ل.س.)، عام 2009 بسعر (46.61 ل.س.)، عام 2010 بسعر (46.50 ل.س.)									

ثالثاً: تقديم الدعم للمنتجين:

تهتم الدولة كثيراً بدعم منتج معين وتشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم، لذلك تتبع أسلوب تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر، من خلال توزيع مبالغ نقدية أو تقديم إعفاءات من الغرامات أو الضرائب، أو التوسع بالتسهيلات الائتمانية، ويُمكن أن تقدّم خدمات تدعم كفاءة العملية الإنتاجية، وقد أبرزت التشريعات التي صدرت خلال الأزمة كثيراً من الأمثلة على هذا الدعم الذي ساعد على عودة العديد من المنشآت المتضررة إلى العمل.

مثال: لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة لدى المصارف العامة، صدر المرسوم التشريعي رقم (8) لعام (2014) القاضي بإعادة جدولة القروض والتسهيلات الممنوحة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية، المتأخرين عن سداد التزاماتهم، ثم جاء القانون رقم (26) لعام (2015) الذي سمح للمصارف العامة بإجراء التسويات مع المقترضين.

وكمثال آخر على الدعم: فإن الدولة تدعم إنتاج القطن وقد استمرت لفترة طويلة بشراثة بسعر أعلى من السعر العالمي، "فاقت الأسعار المحلية الرسمية للقطن سعره العالمي فمثلاً في عام 2009 كان سعر القطن المدعوم أعلى بنحو 115% من سعره المكافئ"¹⁷.

رابعاً: مكافحة التهريب والإغراق:

عند اتباع سياسة الحماية التجارية تتمكن الدولة من التحكم باستيراد المنتجات بالطرق القانونية المطبقة عبر الأمانات الجمركية، ولكن يصعب ضمان عدم دخول هذه المستوردات عبر الممرات غير الشرعية، فحيث توجد سياسة المنع تنشط أسواق التهريب، ولذلك يتوجب على الدولة إيجاد الآلية المناسبة لمكافحته، خاصة إذا ترافق التهريب مع إغراق الأسواق المحلية بالسلع المنافسة للمنتجات الوطنية.

¹⁷الجندي، لمى. (2015). تحليل سياسات دعم الإنتاج الزراعي (محصول القطن في محافظة الحسكة). رسالة ماجستير، كلية الزراعة - جامعة دمشق.

مثال: صدر عام (2015) المرسوم (18) بفرض رسم جمركي بنسبة (30%) على كل المواد والبضائع ذات المنشأ التركي، إلا أن هذا المرسوم لم يمنع دخولها المستمر تهريباً، لتتشكّل منافسة قوية ومستمرة في الأسواق المحلية.

خامساً: سعر الصرف وأنظمة الرقابة على القطع الأجنبي:

تعتمد سورية الرقابة على أنظمة القطع الأجنبي، وهو نوع من أساليب تطبيق الحمائية، بحيث تتحقق رقابة قيم القطع الأجنبي الداخلة والخارجة، عبر القنوات النظامية كالحالات الواردة وعائدات التصدير، وتوجيه استخدامها لتلبية احتياجات الاستيراد، فتسهم هذه الآلية بضبط أسعار الصرف، ورغم ما قد يشوبها من السلبيات لأنها تعكس تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية وحركة رأس المال، فقد أثبتت جدواها بوصفها أداة فعالة لضبط سوق القطع خلال الأزمة.

مثال: في بداية القرن الحالي وتوافقاً مع عملية تحرير الاقتصاد، صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (1100) لعام (2003)، الذي سمح للمصدرين بحرية أكبر للتصرف بعائدات صادراتهم بالقطع الأجنبي، ثم صدر بعام (2009) قرار بإيقاف العمل بتعهدات التصدير نهائياً، فشكّل القرار تخفيفاً للحمائية، فقد جرى إلزام المصدرين منذ عام (1961) ببيع نسبة من عائداتهم للدولة، ولكن بسبب ظروف الأزمة الحالية والشح في موارد القطع الأجنبي، اضطرت الدولة إلى إعادة العمل بتعهدات التصدير بقرار مجلس الوزراء رقم (1397) لعام (2014)، فوُقر ذلك مورداً جيداً لتمويل جزء من المستوردات الضرورية.

تطور القطاع الخاص للصناعة النسيجية بوصفه نموذجاً مترافقاً مع ضعف الحمائية:

مع انطلاق الثورة الصناعية في أوروبا واختراع النول الميكانيكي وآلة الغزل، أصبح إنتاج الغزل والنسيج يحدث بكميات كبيرة وتكاليف منخفضة، وهذا الأمر شكّل منافسة قوية لمنسوجات الأتوال اليدوية السورية، وأدى تطور إنتاج الحرير الصناعي إلى أن صناعة منسوجات الحرير الطبيعي أصبحت غير مجزية اقتصادياً، وقد بقيت صناعة الغزل والنسيج يدوية في سورية حتى ثلاثينات القرن العشرين، فلم تدخل الأتوال الميكانيكية إلا مع تأسيس أول شركة (الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب) عام (1933)، وانتشرت بعد ذلك الأتوال الحديثة في شركات عدة في دمشق وحمص وحلب.

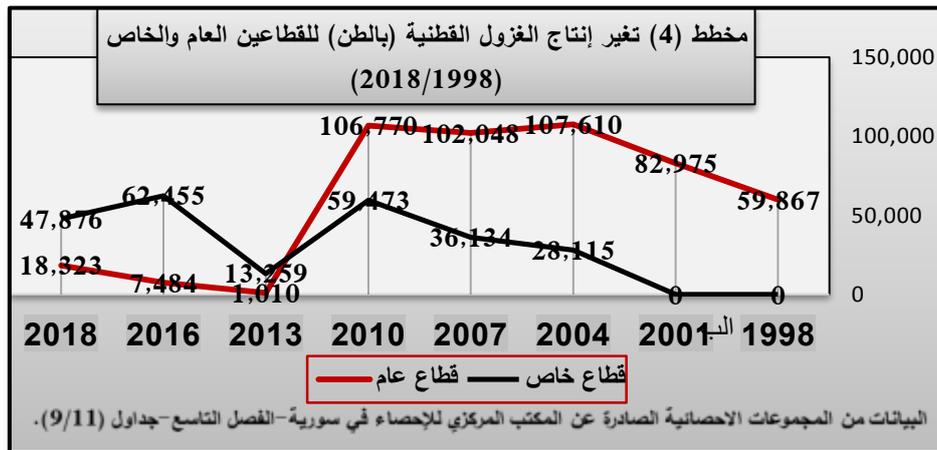
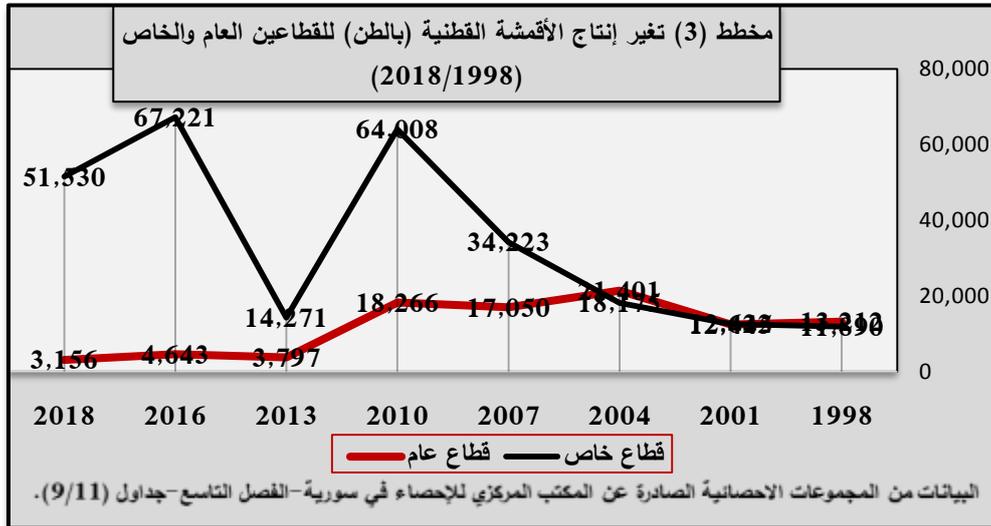
وفي زمن الوحدة مع مصر، حدث تأميم شركات الغزل والنسيج الخاصة في سورية، فدمجت ضمن (12) شركة، وخلال السبعينات والثمانينات توسع قطاع النسيج الحكومي ليشمل إنشاء شركات جديدة، وأحدثت عام (1975) المؤسسة العامة للصناعات النسيجية لتشرف على جميع الشركات القديمة والمحدثة، وقد تميزت فترة السبعينات بسيطرة القطاع العام على التجارة الخارجية، فقد بلغ نصيب القطاع العام من الصادرات السورية الإجمالية خلال الفترة (1971/1979) 87% مقابل 13% للقطاع الخاص وإذا جرى استثناء الصادرات النفطية تكون النسب 70% قطاع عام و30% قطاع خاص¹⁸، وبعد اعتماد نظام التعددية الاقتصادية عام (1970) واستقطاب القطاع الخاص، توسعت صناعات كثيرة، من أبرزها النسيجية، ارتفع عدد المنشآت الصناعية من (8,495) منشأة عام 1970 إلى (22,057) منشأة عام 1985¹⁹، ثم بدأ إنتاج القطاع العام بالتراجع، فانخفض إنتاج القطاع العام للأقمشة

¹⁸ جوني، عز الدين. (2001). التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي 1975-1999. (ط.1). دمشق: دار الرضا للنشر.

¹⁹ القلاع، محمد غسان. (5، 2002 شباط). بحث بعنوان "تطوير القطاع الخاص من العائلة إلى المؤسسة"، منشور في موقع جمعية العلوم الاقتصادية

السورية (<https://secoss.org/>)، (استرجع بتاريخ 28 حزيران، 2021).

والغزول القطنية، مع زيادة إنتاج القطاع الخاص بالفترة (2018/1998)، وتراجع إنتاج القطاع العام للغزول والأقمشة التركيبية منذ عام (2004)، يُظهر ذلك المخططان (3) و(4) الآتيان:



وخلال الأزمة لحق ضرر كبير بالصناعات النسيجية، لاسيما التي كانت بحلب وريف دمشق، حيث جرى تخريب المعامل وسلبها، فانخفض الإنتاج انخفاضاً حاداً بالفترة (2014/2011)، ولكن مع بدء عودة الاستقرار الأمني اعتباراً من عام (2015) كان قطاع الصناعات النسيجية من أسرع الصناعات التي حاولت استعادة نموها، كما يظهر الجدول (5) الآتي:

جدول رقم (5) إنتاج القطاع الخاص من الأقمشة القطنية (بالطن) في سورية خلال الأزمة (2011/2018)								
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
51,530	48,893	67,221	38,475	17,752	14,271	5,542	18,834	64,008
البيانات من المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الخامس-جداول (5/3) و (5/4).								

إذ نلاحظ أن تحسن الوضع الأمني في كثيرٍ من المناطق السورية خلال عام 2015، واستعادة الدولة السيطرة على جزءٍ مهمٍ من الأماكن الزراعية والصناعية، أدى إلى تحسن الإنتاج تحسناً واضحاً، ففي عام 2016 عاد إنتاج الأقمشة القطنية إلى حجمٍ يقارب الإنتاج خلال عام 2010، في حين حدث تراجعٌ بما يقارب نسبة 27% من حجم الإنتاج عام 2017، وذلك بسبب الظروف الأمنية السيئة في منطقة الشمال السوري، لاسيما محافظة الحسكة التي تعد من كبرى مناطق إنتاج القطن في سورية، فقد شهدت زراعة وتسويق القطن انخفاضاً كبيراً، نتيجة وجود حالةٍ صراعٍ بين الفصائل الكردية المسلحة وداعش من جهة، وبين هذه القوى والجيش السوري من جهة أخرى، وهذا الأمر هو الذي جعل المزارعين في حالة عدم استقرار لا تسمح لهم بمواصلة عملهم.

نتائج البحث:

يمكن اختصار أهم منعكسات تطبيق الحمائية التجارية في سورية بالفترة (2020/2000) من الناحيتين الإيجابية والسلبية وفق ما يأتي:

1. الآثار الإيجابية لتطبيق سياسة الحمائية التجارية:
 - أسهمت الحمائية بدعم تطور كثير من الصناعات التحويلية في سورية، فقد أتاحت لها النمو في ظل تخفيض كبير في مستوردات السلع المنافسة.
 - مكّن تطبيق أنظمة الرقابة على القطع من توجيه استخدام العملات الأجنبية، لتمويل مستوردات السلع الضرورية، فساعد على تخفيف حدة التضخم ودعم استقرار الأسعار.
 - جرى استخدام أساليب الحمائية خلال الأزمة لضبط سعر الصرف، من خلال ضبط المستوردات، والتعريفات الجمركية، وعائدات الصادرات، وحركة رأس المال.
 - وفّرت أساليب تطبيق الحمائية مصدراً لإيرادات الدولة، إذ تُمثّل الرسوم الجمركية مورداً جيداً للخزينة، وتؤمن أنظمة القطع مجموعة قنوات لتأمين القطع الأجنبي، وتساعد حصرياً الدولة للإتجار ببعض السلع الأساسية كالقمح والقطن والشوندر والتبغ على دعم الاكتفاء الذاتي.
 - ساعدت الحمائية على تخفيف الاعتماد على العالم الخارجي، فسَهّلت تصريف الإنتاج المحلي داخلياً، ودفعت إلى إنتاج بدائل المستوردات، وأسهمت في زيادة التوظيف وتخفيف البطالة.
2. الآثار السلبية لتطبيق سياسة الحمائية التجارية:

- ✓ أدت التقلبات المستمرة بتطبيق الحماية بسورية إلى خلق بيئة تشريعية غير مستقرة، وغير مشجعة على الاستثمار، إذ يخشى المستثمرون من قرارات مفاجئة، قد تؤثر على حركة التجارة الخارجية، وهذا الأمر سينعكس على أسعار المستوردات للسلع النهائية، أو مواد ومستلزمات الإنتاج، وسيؤثر على تكلفة الإنتاج وأسعار البيع، ويخفف من القدرة التنافسية للصادرات.
- ✓ أضعفت الحماية دوافع المنتجين بقطاعات الإنتاج المشمولة بالرعاية على الاستثمار في البحث والتطوير، لأن دوافع البحث تكون مرتبطة بشعور الضغط الذي تولده منافسة قوى العرض والطلب.
- ✓ تميز تطبيق الحماية التجارية بسورية بالتحيز لصالح القطاع العام الإنتاجي، فأعطيت منتجاته الأفضلية بتوجيه القرارات لصالحها، ومع أن هذا التوجه أضعف دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام، فمن المؤسف أنه لم يحدث استغلاله بالطريقة المناسبة، لدفع القطاع العام للتطور، وإنما ظهرت آثاره السلبية بالتكاسل والإهمال، بسبب ما قدمته الحماية من سهولة في تصريف منتجات القطاع العام.
- ✓ أسهمت الحماية في إضعاف رغبة المستثمرين بالتوجه نحو قطاع الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وشراكات خارجية، وهذا يتطلب بيئة تشريعية أكثر انفتاحاً، وهذا الأمر جعل قطاع الصناعة السورية يركز على الصناعات التحويلية والاستثمارات سريعة المردود.

اختبار الفرضية:

1. أسهم تخفيف الحماية التجارية في سورية بالفترة (2000/2010) بزيادة نشاط العمل الصناعي للقطاع الخاص، فأدى تراجع الحماية إلى تسهيل تأمين المستوردات من مواد أولية وأدوات ومستلزمات الإنتاج، وأضاف مرونة أكبر لعمليات التصدير وحركة رأس المال، فانعكس ذلك على التوسع في الاستثمارات وزيادة الإنتاج، وارتفعت قيم الصادرات الصناعية مما يقارب مليار دولار عام 2000، لتصل إلى أكثر من خمسة مليارات دولار عام 2010، في حين أدى التشدد في تطبيق الحماية خلال الأزمة إلى انخفاض كبير في قيم الصادرات الصناعية، حتى بعد الاستقرار الأمني، وهذا ما يؤيد صحة الفرضية لجهة: ارتباط تزايد حجم الصادرات الصناعية طرداً مع تراجع قيود الحماية التجارية.
2. إن التشدد في تطبيق الحماية التجارية في سورية خلال الأزمة (2011/2020)، زاد من حدة تأثير ظروف الأزمة، وما رافقها من إجراءات اقتصادية أحادية الجانب، وشح في موارد القطع الأجنبي على المنتجين، فأدت الحماية إلى النقص في تأمين المستوردات، وخلق صعوبات في التصدير، وإرباك لقطاع الأعمال بالقيود التي وضعتها الدولة، على حركة رأس المال والتجارة الخارجية، وهذا الأمر تسبب في تقلص حجم الاستثمارات الصناعية، وعدم الحماسة لعودة الصناعات المهاجرة، وتباطؤ عمليات الترميم للصناعات المخربة، وهذا الأمر يؤكد صحة الفرضية لجهة: أن التشدد في تطبيق الحماية التجارية يؤدي إلى تباطؤ النمو الصناعي.

المقترحات:

- نخلص مما توصل إليه البحث من نتائج، ومن مقارنة المنعكسات السلبية والإيجابية للحماية التجارية إلى الاقتراح الآتي المتعلق بدور سياسة الحماية التجارية بالمرحلة القادمة:
- من الأفضل في المرحلة المقبلة، ألا يتم تطبيق سياسة حماية تجارية متشددة، وإنما اتباع سياسة تجارية مرنة، مع المحافظة على بعض أساليب الحماية، التي تدعم توفير مناخ تشاركي بين القطاعين العام والخاص، مع ضرورة إعادة النظر بجميع أساليب

- تطبيق الحمائية المتبعة حالياً، للاستمرار بتطبيق المناسب منها، بغية عدم الانفتاح السريع وغير المدروس نحو الحرية التجارية، بحيث تراعى الشروط الآتية:
- ✓ تطبيق الحمائية لفترة مؤقتة وليست دائمة، حتى لا تتقلب نتائجها عكسياً.
 - ✓ مراعاة أن تكون الحمائية معتدلة، فلا يتضرر منها المستهلك أو المنتج تضرراً كبيراً.
 - ✓ عند اختيار الصناعات التي ستدعم بالحمائية، يجب أن تكون من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح، بحيث تُحقّق ميزات نسبية تُمكنها من المنافسة الخارجية، أو تُشكّل جزءاً من سلسلة إنتاج محلية متكاملة.
 - ✓ أن تجري إعادة تقييم دوري ومستمر للقرارات النازمة لأساليب تطبيق الحمائية، بحيث يتحقق تجاوز الآثار السلبية لتطبيقها قبل تفاقم المشكلات الناجمة عن ذلك.

المراجع Reference

1. الحمش، منير. (2011). الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية. (ط.1). بيروت: منتدى المعارف، ص: 511.
2. الجندي، لمى. (2015). تحليل سياسات دعم الإنتاج الزراعي (محصول القطن في محافظة الحسكة). رسالة ماجستير، كلية الزراعة - جامعة دمشق، دمشق.
3. جوني، عز الدين. (2001). التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي 1975-1999. (ط.1). دمشق: دار الرضا للنشر، ص: 380.
4. ديب، كمال. (2011). تاريخ سورية المعاصر. (ط.2). بيروت: دار النهار، ص: 829.
5. رهبان، عبد الرؤوف. (2013). الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث 2013.
6. كنعان، رحاحلة. (2016). الدولة واقتصاد السوق. (ط.1). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 400.
7. سيد أحمد، هناء. (2007). دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد - جامعة تشرين، اللاذقية. ص: 287.
8. عبد السلام، رضا. (2006). انهيار العولمة. (ط.1). الرياض: دار نشر كتب عربية، ص: 200.
9. مجموعة خبراء. (2019). لقاء الخبراء لدى معهد التخطيط القومي حول (أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية). مصر: منشورات معهد التخطيط القومي.
10. سعيان، سمير. (9، 2009 شباط). بحث بعنوان "الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية"، منشور في موقع جمعية العلوم الاقتصادية السورية (<https://secoss.org/>)، (استرجع بتاريخ 12 أيار 2021).
11. مجموعة خبراء. (2008). تقرير خبراء صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2008 مع الجمهورية العربية السورية. واشنطن: التقرير القطري رقم 09/55.
12. (25، 2019 كانون أول)، مقال بعنوان "لأول مرة في سورية إنتاج خيوط الكومباكت ذات الجودة العالية". منشور في موقع حمص نيوز الإخباري (www.homsnews.net). (استرجع بتاريخ 09 تموز، 2021).

13. القلاع، محمد غسان. (5، 2002 شباط). بحث بعنوان "تطوير القطاع الخاص من العائلة إلى المؤسسة"، منشور في موقع جمعية العلوم الاقتصادية السورية (<https://secoss.org/>)، (استرجع بتاريخ 28 حزيران، 2021).
14. المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية.
15. مجموعة القرارات الصادرة عن الوزارات والجهات الحكومية المختصة بسورية والمنشورة أصولاً.
16. أونو، كينيتشي. (2004). التنمية الاقتصادية في اليابان. (خليل درويش، مترجم). (ط.1). القاهرة: دار الشروق، ص: 298.
17. لونغرينك، ستيفن. (1978). تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. (ببير عقل، مترجم). (ط.1). بيروت: دار الحقيقة، ص: 462.
18. Krugman, Paul. (1999/2008). The Return of Depression Economics. USA: W. W. Norton & Company. P:207
19. Douglas, Irwin. (2017). Peddling Protectionism: Smoot-Hawley and the Great Depression. USA Princeton university press, 41 William Street. New Jersey. P:256.